المـــــادة: التـــاريـــخ
المـــــدة: 60 دقـيـقـة
المستوى التعليمي: 8 أساسي

الاسم: .....
اللقب: .....
القسم: .....

الفرض التأليفي الثالث

I القسم الأول :(7 نقاط)

1. اربط الشخصية الفرنسية بوظيفتها سنة 1881: /2

بـول كـونبـون ●	● رئيـس الحكـومة الفـرنسية
جـول فيـري ●	● أول مقيم عـام فـرنسي بتـونس
جـول بريـار ●	● قنصل فرنسـا بتـونس منذ 1874
تيودور روسطان ●	● قائد الجيوش الفرنسية المحتلة لتونس

2. أكمل الفراغات بما يناسب: /3

تم في فترة حكومة .....التي امتدت من 1873 إلى ....18 تطبيق عدة اصلاحات منها القضاء على مظاهر الفساد التي تميزت بها .....مصطفى خزندار كما قام بإصلاحات اقتصادية منها اصدار قانون ..... سنة 1874 إلى جانب اصلاح التعليم بإنشاء المدرسة .....سنة ....18.

3. عرف الكومسيون المالي: /2

.....

II القسم الثاني :(تحليل وثيقة (11 نقطة) :

اتفاقية المرسى

الفصل الأول:

لما كان مراد حضرة الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنساوية اتمام حمايتها تكفل بإجراء الاصلاحات الإدارية والعدلية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في اجرائها.

الفصل الثاني:

الحكومة الفرنساوية تضمن قرضا يعقده حضرة الباي المعظم لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ 125 مليون فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره 17.550.000 فرنك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهد حضرة الباي المعظم ان لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب الإيالة التونسية دون إذن الحكومة الفرنساوية.

الفصل الثالث:

يأخذ حضرة الباي المعظم من مداخيل المملكة: **أولا** المبالغ اللازمة للإقامة بمقتضيات القرض الذي تضمنه فرنسا. **ثانيا** راتبه السنوي الملوكي وقدره مليونان من الريالات التونسية، أي 1.200.000 فرنك وما زاد على ذلك يعين لمصاريف إدارة الإيالة ودفع مصاريف الحماية.

الفصل الرابع:

هذا الاتفاق مكمل ومثبت للمعاهدة المبرمة في 12 من شهر ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التثبيت والتكميل تتغير به التراتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

الفصل الخامس:

يعرض هذا العقد على الحكومة الفرنساوية لتوقعه وتعاد حجة التوقيع إلى حضرة الباي المعظم بما أمكن من السرعة. وإيذانا بصحة ما تقدم حرر هذا الرسم وختمه الموقعان بختميهما.

وكتب بالمرسى في 8 جوان سنة 1883
الإمضاء: بول كونبون
علي باي

أجب على الأسئلة بالاعتماد على هذه الوثيقة ومستعينا بما درسته:

1. قدم الوثيقة (نوعها – موضوعها – مؤلفها - مصدرها) **وضعها في إطارها التاريخي** /3

2. أذكر التغييرات الإدارية (المركزية والجهوية) **والقضائية التي تم فرضها على الباي بمقتضى هذه الإتفاقية:** /4

3. بين من خلال معطيات دقيقة كيف حولت اتفاقية المرسى الحماية إلى استعمار مباشر:(تجنب نسخ الوثيقة) /4

الصياغة والتنظيم /2

المـــــادة: التـــاريـــخ
المـــــدة: 60 دقـيـقـة
المستوى التعليمي: 8 أساسي

اصلاح الفرض التأليفي الثالث (مثال 3)

I القسم الأول: (7 نقاط)

1. اربط الشخصية الفرنسية بوظيفتها سنة 1881: /2

بـول كـونبـون	رئيـس الحكـومة الفـرنسية
جـول فيـري	أول مقيم عـام فـرنسي بتـونس
جـول برييـار	قنصل فرنسـا بتـونس منذ 1874
تيودور روسطان	قائد الجيوش الفرنسية المحتلة لتونس

2. أكمل الفراغات بما يناسب: /3

تم في فترة حكومة **خير الدين** التي امتدت من 1873 إلى 1877 تطبيق عدة اصلاحات منها القضاء على مظاهر الفساد التي تميزت بها **إدارة** مصطفى خزندار كما قام بإصلاحات اقتصادية منها اصدار قانون **الخماسة** سنة 1874 إلى جانب اصلاح التعليم بإنشاء المدرسة **الصادقية** سنة 1875.

3. عرف الكومسيون المالي: /2

هي لجنة مالية تتكون من فرنسيين وإيطاليين وتونسيين تتولى مراقبة ميزانية الدولة قصد التحكم في مصاريفها.

II القسم الثاني: (تحليل وثيقة (11 نقطة) :

1.التمرين الأول: /3

بعد فرض معاهدة باردو على محمد الصادق باي في 12 ماي 1881 ونجاحها في تشتيت المقاومة وتوجيهها نحو ليبيا رأت فرنسا ضرورة تدعيم وجودها في تونس وتدعيم معاهدة باردو بنص تكميلي أمضي في المرسى يوم 8 جوان 1883 من قبل المقيم عـام فـرنسي بتـونس بـول كـونبـون وعلي باي الذي خلف محمد الصادق باي ويعرف هذا النص التكميلي باتفاقية المرسى.

2. التمرين الثاني: /4

جردت اتفاقية المرسى الباي من كل سلطاته الداخلية وأصبح يتقاضى راتبا على وجود صوري على رأس السلطة في البلاد واستأثرت فرنسا بالديون التونسية حيث قدمت قرضا لتونس مقابل إلغاء اللجنة المالية الدولية. كما ركز بول كمبون الوزير المقيم العام إدارة فرنسية موازية للإدارة التونسية تمارس السلطة الفعلية مركزيا وجهويا وتتحمل الإيالة التونسية مصاريفها. وفي مجال القضاء أحدثت محاكم فرنسية وأخرى مختلطة إلى جانب القضاء التونسي كما تم إحداث محكمة عقارية مختلطة لتسجيل العقارات وتسهيل الاستعمار الزراعي.

3. التمرين الثالث: /4

إذا كانت معاهدة باردو أباحت التراب التونسي أمام الجيوش الفرنسية بدعوى حماية مستعمرتها الجزائر وحرمت الباي من سلطته الخارجية وضيقت عليه سلطته الداخلية بوضعها تحت رقابة الوزير المقيم الفرنسي بول كونبون كما وضعت الشؤون المالية التونسية تحت الإشراف الفرنسي، فإن اتفاقية المرسى فوضت للحكومة الفرنسية القيام بالإصلاحات الإدارية والقضائية في تونس بجعل هذين القطاعين خاضعين بصفة مباشرة للإدارة والقضاء الفرنسي مركزيا وجهويا فوزير القلم هو الوزير التونسي الوحيد الذي يتولى الإشراف على الموظفين التونسيين تحت مراقبة الكاتب العام الفرنسي. أما بقية الوزارات فقد عوضت بإدارات مركزية يديرها موظفون فرنسيون كإدارة الأشغال العامة وإدارة المالية وإدارة التعليم العمومي وإدارة الفلاحة. وقد سهلت هذه الإدارات الاستعمار الزراعي وبذلك تحول نظام الحماية إلى حكم مباشر مع الحفاظ على بعض رموز النظام القديم.

الصياغة والتنظيم /2